المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الشركات متعددة الجنسيات وبرامج الخصخصة في الاقتصاديات النامية (تحليل تجربة البرازيل)
اسم الكاتب: م.م. يوسف عفتان عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2152
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 10:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الشركات متعددة الجنسيات وبرامج الخصخصة في الاقتصاديات النامية (تحليل تجربة البرازيل)

م.م. يوسف عفتان عبد الله(*)

المقدمة:

١. شهد العالم منذ ثمانينات القرن العشرين تحولات اقتصادية امتدت لتشمل الاقتصاديات النامية والبلدان المتحولة من النهج الاشتراكي إلى الرأسمالي كما في أوربا الشرقية، فقد كان توسع النهج الرأسمالي ليشمل دول العالم كان لابد إن يقترن بتحولات جديدة على صعيد هذه البلدان لتكون بيئة جديدة ملائمة للقوى الاقتصادية الرأسمالية التي بدأت تعمل جاهدة على تهيئة هذه البيئة بما يتلاءم وتوجهاتها الاقتصادية واستراتيجياتها الاستثمارية بنفس الاتجاه وخلال السنوات الثلاثين الماضية حدث تحولا كبيرا في مواقف الحكومات النامية تجاه الشركات متعدية الجنسيات والاستثمارات الأجنبية المباشرة. فبعد ان كانت هذه الخلافات تنظر للشركات الأجنبية كتهديد وتعتبر أنشطتها غير مرغوب بها على أراضيها عملت هذه الحكومات على تقييد حريتها وتحديد استثماراتها عن طريق مجموعة من القيود بل هناك من الحكومات من تجاوزت إلى حد تصفية وجود هذه الشركات وأممت مشاريعها وحولتها إلى شركات حكومية تحت مسمى القطاع العام الذي يعمل بأشراف مباشر من الحكومة.

عملت الحكومات النامية منذ – على بلورة أكثر من تغييرا في أنظمة وقوانين التعامل مع الاستثمار الأجنبي من اجل خلق وبلورت بيئة جديدة مواتيه له.

٢. ومن السياسات الجديدة التي اتبعتها البلدان النامية وحكوماتها هي برامج الخصخصة التي تتعلق ببيع منشات القطاع العام وتحويل ملكية المشاريع التابعة للدولة إلى القطاع الخاص وهكذا سياسات كانت لابد إن تثير تساؤلات حول الأسباب التي دفعت الاقتصاديات النامية إلى تبني برامج (الخصخصة) رغم إن الكثير من هذه الدول كانت مصره على تأميم الكثير من المشاريع التي تديرها الشركات الأجنبية خاصة في سنوات السبعينات من القرن الماضي

وهل إن خصخصة القطاع العام وتصفية المشاريع الحكومية كان بدافع اقتصادي أم انه مجرد ترضية سياسية لأطراف خارجية؟

٣. الشركات المتعدية الجنسيات هي الطرف الأكثر خسارة من سياسات التأميم في سنوات السبعينات هل لها دور في إلغاء هذه السياسات وهل لها دور في فرض برامج الخصخصة وتصفية المشاريع الحكومية ذات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية؟

هذه التساؤلات مثلت فحوى (مشكلة الدراسة)

أما فرضيات الدراسة فهي:

الفرضية الأولى: إن تبني الحكومات النامية لبرامج الخصخصة كان لقناعة هذه الحكومات بان هذه البرامج ستساعد الاقتصاد الوطني بحل مشاكله وكذلك تبني هذه البرامج كانت بسبب ضغوطات من أطراف خارجية أهمها البنك والصندوق الدوليين.

(*)كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

الفرضية الثانية: إن الشركات متعددة الجنسيات (المتضرر الأكثر من سياسات التأميم) تعمل وبالتعاون مع الولايات المتحدة والمؤسسات الاقتصادية المالية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بفرض سياسات الخصخصة على الاقتصاديات النامية مقابل الحصول على القروض والمنح الدولية.

الفرضية الثالثة: عملت الحكومات الوطنية النامية على تبني برامج الخصخصة لتحقيق الأهداف الآتية:

محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية التي أصبحت مؤشر على نجاح الأداء الاقتصادي.

طمأنة الشركات والمستثمرين الأجانب بان الاقتصاد الوطني ينتهج الرأسمالية كإيديولوجية.

محاولة الاستمرار في الحصول على القروض من المؤسسات المالية الدولية التي تعتبر الخصخصة شرطا أساسيا عند طلب القرض.

المبحث الأول

مكانه وإمكانية الشركات متعدية الجنسيات

٤. شهدت البلدان النامية وجود تحول في نظرتها وسلوكياتها تجاه الشركات متعدية الجنسيات، فالسنوات ما قبل الثمانينات من القرن الماضي كانت العديد من السياسات الاقتصادية في البلدان النامية تعتبر الشركات متعدية الجنسيات خطرا أو على الأقل مهددا للاقتصاديات النامية وخاصة الاشتراكية لذلك عملت على تقييد حركتها وفرضت القيود والقوانين التي تحدد من استثماراتها بل تعرضت العديد من المشاريع التابعة للشركات المتعدية الجنسيات إلى سياسات التأميم التي حولتها إلى مؤسسات قطاع عام تابعة لحكومات هذه البلدان خاصة في (مصر، العراق، تشيلي) وغيرها من البلدان، لكن منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين حدث تحول كبير في السياسات الاقتصادية في البلدان النامية تجاه الشركات متعدية الجنسيات لتعمل على جذبها ومنح الفرص الاستثمارية أمامها فمثلا خلال الفترة منذ (—) نجد إن هناك أكثر من تغييرا في الأنظمة والقوانين الحكومية تتعلق بالاستثمار تتضمن إجراءات ذات صلة بتهيئة بيئة مؤاتية لاستثمارات الشركات متعدية الجنسيات وتذليل العقبات أمام أنشطتها وألغت سياسات التأميم التي بلغت ذروتها في سنوات السبعينات. بل أصبح اليوم أهم ركيزة في سياسات جذب الشركات متعدية الجنسيات هو خصخصة مؤسسات القطاع العام التي أممت سابقا والتي كانت في اغلبها تابعة لشركات عالمية ولكن عودة الشركات متعدية الجنسيات إلى الاقتصاديات النامية التي خرجت منها مسبقا يتطلب الحديث عن مكان ودافع قوة هذه الشركات عالميا كنقطة أولية على طريق تفسير سلوكياتها الاقتصادية.

٥. ويرى تقرير الاستثمار العالمي (للعام) إن أكثر من ثلثي تدابير سياسات الاستثمار المعلن عنها في عام كانت في مجال تحرير وترويج الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكان ثلثي التدابير المتخذة في العام كان يندرج ضمن اللوائح التنظيمية والقيود المتصلة بالاستثمار الأجنبي والترحيب بالشركات متعدية الجنسيات[1].

أولا: المكانة الاقتصادية الشركات متعدية الجنسيات

٦. يشهد العالم اليوم تنامي القوة الاقتصادية للشركات متعدية الجنسيات فبمقارنة إمكانيات هذه الشركات العالمية مع بعض الدول نجد مثلا إن الناتج القومي الإجمالي (حسب تقرير التنمية البشرية) لشركة جنرال موتورز بلغ ( ) مليار وحصلت شركة متسوبيشي على ( ) مليار بينما رويال دويتس شل حصلت على مليار أما النرويج

---

[1] **الانكتاد: تقرير الاستثمار العالمي (:) عرض عام أشكالا لإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، الأمم المتحدة، نيويورك،) – (.**

هي دولة أوربية متقدمة حصلت على ( ) والسعودية وهي اكبر مصدر للنفط في العالم حصلت على ( ) مليار وجنوب أفريقيا حصلت على مليار[1]

٧. وترى بعض الإحصائيات الصادرة من الانكتاد إن هناك أكثر من), ألف شركة متعددة الجنسية وما يقارب ,) ألف شركة تابعة في أرجاء العالم، وتمتلك هذه الشركات قدرات اقتصادية ومالية مهمة إذ توظف أكثر من) مليون شخص. وبلغت مبيعاتها أكثر من تريليون دولار خلال العام وهو مبلغ يعادل الضعف من قيمة الصادرات العالمية خلال عام وتستحوذ الشركات المنتسبة على عشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي وعلى ثلث الصادرات العالمية[2].

ولعل ابرز الإحصائيات الحديثة حول اكبر شركة متعددة الجنسيات (غير مالية) في العالم للعام تشير مثلا.

إن شركة جنرال الكترك Gene al Elect ic وهي شركة متعددة الجنسيات مقرها في الولايات المتحدة بلغت أصولها . مليار دولار وجاءت شركة جنرال الكترك في المرتبة الأولى من بين اكبر مئة شركة متعددة الجنسيات في العالم حسب الانكتاد للعام .، وجاءت بعدها شركة رويال دويتس شل وهي شركة بريطانية متخصصة بالبترول إذ بلغت أصولها .,) مليار دولار وجاءت في المرتبة الثالثة شركة فودافون وهي مجموعة بريطانية متخصصة بالاتصالات إذ بلغت أصولها .,) مليار، هكذا يتبين إن أول ثلاثة شركات متعددة الجنسيات في العالم كانت أصولها قد بلغت . تريليون دولار (انظر الجدول رقم ()). بينا إن مبيعات الشركات الثلاثة الأولى في العالم قد بلغ). مليار دولار تقريبا لعام . (انظر الجدول رقم ()، وبالنسبة للعمالة فقد أشارت الإحصائيات إلى إن عدد العمال التابعيين لشركة جنرال الكترك بلغ : ألف موظف أما شركة رويال دويتس شل بلغ .,) ألف وشركة فودافون بلغ عدد موظفيها . : ألف، أي إن مجمل أعداد الموظفين في الشركات الثلاثة الكبرى تجاوز .,) ألف موظف[0].

جدول (()

اكبر شركات متعددة الجنسيات في العالم (غير مالية)

للعام . (مليارات الدولارات)*

)	الشركة	البلد الأم	القطاع	الأصول	المبيعات	العمالة
١.	جنرال الكترك	الولايات المتحدة	الكترونيات	.	,.)	,.)
٢.	رويال دويتس شل	بريطانيا	بترول	,.)	,.)	. :
٣.	فودافون	بريطانيا	اتصالات	,.)	. :	. :
٤.	برنش بتروليوم	بريطانيا	بترول	,.)	,.)	. :
٥.	تويوتا	اليابان	السيارات	,.)	,.)	,.)
٦.	اكسون موبيل	الولايات المتحدة	بترول	,.)	,.)	. :
٧.	توتال	فرنسا	بترول	,.)	,.)	. :
٨.	.	ألمانيا	كهرباء، غاز، ماء	,.)	,.)	. :
٩.	الكترك دي فرنس	فرنسا	كهرباء، غاز، ماء	,.)	. :	,.)

[0] **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية (.) الأمم المتحدة، نيويورك، . . .**

[0] **الانكتاد: تقرير الاستثمار العالمي (.) عرض عام الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية والتصديرية الأمم المتحدة، نيويورك، . ..**

[0] **مجمل الإحصائيات مأخوذة من الانكتاد، الإحصائيات المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات (اكبر شركة)، موقع الانكتاد**

١٠.	ارسيلر ميتال	لوكسمبورغ	إنتاج	٠,)	٠,)	٠,)

ثانيا : مؤشر تعدي الجنسية (عبر الأوطان) T asnality index

٨. يشهد العالم بروز ظاهرة عبور القومية وهي ظاهرة اقتصادية عالمية أكثر ما ارتبطت بالشركات متعدية الجنسيات نتيجة التطور والتجدد والتوسع في قوى الإنتاج العالمي التي لم تعد ترتبط بحدود وطنية أو حتى إقليمية.

٩. وهناك من يرى إن ظاهرة تعدي أو عبور الجنسية تشتمل على الطبيعة الحركية للشركات متعدية الجنسيات وسواء كان هذا المبدأ هو نتيجة أو استجابة لدوافع حركة رأس المال أو كان استجابة لظروف البيئة المتاحة في خارج إطار الاقتصاد الوطني، فأن هذا المبدأ أدى إلى تطور مهم في الاقتصاديات المتقدمة[١]

١٠. بل إن هذا النطاق العالمي أصبح ميدانا مهما للشركات الكبرى فظاهرة الاندماج بين الشركات الأمريكية واليابانية والشركات الانكليزية مع الهولندية والبنوك الفرنسية مع الكورية الجنوبية تؤكد حقيقة تخلي الشركات متعدية الجنسيات شيئا مشينا عن الأسس الوطنية التي نشأت عليها[٢]

١١. هكذا أصبح مؤشر (عبر الأوطان) من الظواهر المهمة التي تعكس حقيقة مكانه وانتشار دور الشركات متعدية الجنسيات وهذا ما دفع الانكتاد Unctad إلى بلورة وتبني مقياس (مقياس عبر الأوطان) T anslutionality) (index واعتمدت الانكتاد هذا المقياس في تركيب اكبر : شركة في العالم ووفقا للتقارير الصادرة عنها خاصة (تقرير الاستثمار العالمي)

وهذا المقياس يتم تحديده من خلال الجوانب الآتية:

(منظور النشاط) أي أهمية النشاط الخارجي (الأجنبي) ويقاس من خلال الانتشار الجغرافي ومظاهرة ودرجة اندماج عمليات الإنتاج. التنسيق والاتفاق بين مدراء الفروع ومكان الفرع التابع للشركة الأم وقدرة المدراء وخبرتهم الدولية.

١٢. التوسع والانتشار في مختلف أقاليم البلد المضيف ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال احتساب متوسط معدلات المتغيرات الآتية: (الأصول الأجنبية إلى إجمالي الأصول، المبيعات الأجنبية إلى إجمالي المبيعات، والعمالة الأجنبية إلى إجمالي العمالة) ومن خلال جمع النسب الثلاثة (الأصول الأجنبية، المبيعات الأجنبية، العمالة الأجنبية) وأحيانا تلجأ الانكتاد إلى تقديم تصنيفات لأكبر مئة شركة متعدية الجنسيات في العالم وفقا للأصول الخارجية وهذا ما اعتمدته فعلا في تصنيف الشركات لعام [٢].

المبحث الثاني

وسائل لشركات متعدية الجنسيات في خصخصة الاقتصاديات النامية

١٣. تعمل الشركات متعدية الجنسيات في إطار قوى اقتصادية دولية جديدة خاصة التطورات التي عكستها العولمة كظاهرة اقتصادية، ولما كان تعظيم الربحيه هو الهدف الأساس من تنامي استثمارات الشركات العالمية فأن هذه الاستثمارات لا يمكن أن تتوسع وتدخل في أنظمة اقتصادية جديدة بدون إستراتيجية واضحة المعالم خاصة وان كثيرا من الاقتصاديات النامية كانت تمثل سابق (بيئة عدائية) للشركات الأجنبية، خاصة بعد أن تم تأميم الكثير من هذه الشركات تتحول

---

(١) محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية بسلسلة عالم المعرفة، الكويت، :

(٢) الانكتاد **Unctad** هي مختصر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **United nation confe ence on thade and Development**.

(٢) يمكن مراجعة الإحصائيات الواردة في الموقع الالكتروني للانكتاد **www.Unctad.o**

إلى مؤسسات حكومية. هذه المستجدات تتطلب تهيئة بيئة جديدة مؤاتية لعمل الشركات متعدية الجنسيات بحيث نؤمن على استثماراتها وتنقل أرباحها إلى البلد الأم ولا توجد أي مخاطر على أنشطته االتجارية والصناعية والمالية.

١٤. الرؤية الجديدة للشركات متعدية الجنسيات تجسدت بما يسمى (توافق واشنطن) وهو مجموعة من الاتفاقيات غير الرسمية عقدت خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين بين كبرى الشركات متعدية الجنسيات وبين المؤسسات والبنوك المالية وبنك الاحتياط الأمريكي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويقضي التوافق بتطبيق قواعده على أي اقتصاد في العالم وبالتالي يمكن تحقيق أسرع تحرير لجميع الأسعار والرساميل والخدمات وتعد الخصخصة ابرز مبادئ توافق واشنطن الذي تضمن المبادئ الآتية:[١]

التحرير السريع والكامل للأسواق المالية.

المساواة بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

إلغاء القطاع العام.

إلغاء القوانين المقيدة للاقتصاد الوطني

حماية الملكية الخاصة.

الحد من عجز الموازنة.

إلغاء الدعم للسلع الغذائية.

١٥. ويرى (الدكتور منير الحمش) إن فكرة توافق واشنطن هي (رفع الحكومة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وان يقتصر دورها على الأمن الداخلي والعلاقات الخارجية والقضاء)[١]

١٦. هذا التوجه الجديد للشركات متعديه الجنسيات جاء كنتيجة المخاوف التقليدية من (المصادر هاو التأميم) لذلك تعمل هذه الشركات ليس فقط على تامين مناخ استثماري لها وإنما تعمل على إيقاف عمليات التأميم وإلغائها تماما لذلك نجد اليوم أكثر من) بلد في العالم يبيع ممتلكاته الحكومية إلى مستثمرين محليين وأجانب وبيع المؤسسات خصخصة المشاريع يتم بالتنفيذ بين الشركات العالمية والحكومية والرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

١٧. لذلك نجد إن هناك وسيلتين مهمتين في فرض برامج الخصخصة على الاقتصاديات النامية وهي الإمكانيات المالية والاقتصادية لشركات متعدية الجنسية وبالتنسيق مع البلد الأم ome Count y والوسيلة الثانية هي المؤسسات الاقتصادي الدولية.

أولا: القوة الاقتصادية للشركات متعدية الجنسيات وللبلدان الأم.

١٨. لقد شهد العالم خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين ازدياد حركة رؤوسا لأموال للبنوك والشركات العالمية وأصبحت تتحرر شيئا من القيود التقليدية وأصبحت الشركات الكبرى تنقل أموالها من إقليم إلى آخر ومن دولة إلى أخرى وبنفس الوقت فأن ضخامة الإيرادات السنوية لهذه الشركات إذا كانت مبيعات اكبر شركات متعدية الجنسيات حسب إحصائيات العام كالأتي (اكسون موبيل) مليار، رويال دويتش شيل) ، جنرال موتورز) ، بريتش بتروليوم))[٢]

١٩. من جهة أخرى عملت الشركات متعدية الجنسيات على توظيف قدرات بلدا ا الأم من اجل بلورت بيئة جديدة في البلدان المضيفة، فمثلا العلاقة بين الشركات الأمريكية والحكومة الأمريكية واضحة وأكثر الأمثلة وضوحا هو النموذج

---

[١] **جان زيغلر: سادة العالم الجدد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،)**

[٢] **منير الحمش ((الشركات متعدية الجنسيات – منظمة التجارة العالمية – مؤسستا بريثون وودز وفرضي جدول أعمال اقتصادي وسياسي على الدولة الوطنية)) في احمد برقاوي وآخرون: الدولة الوطنية وتحديات العولمة و مركز البحوث العربية والأفريقية القاهرة،)**

[٣] **U CTAD , Wo ld investment Repo (2004), U , 2004. Pp 275**

العراقي، فالعلاقة بين كبار الموظفين الحكوميين والحزبيين وحتى الوزراء في الولايات المتحدة مع شركات إعادة الأعمار في العراق خاصة شركة بكتل وشركة هاليبرتون. فقد هيئت الحكومة الأمريكية كل السيل المتاحة لعمل هذه الشركات في العراق رغم كل المخاطر والتهديدات بعد العام . ولعل دور الولايات المتحدة في نشر وفرض سياسات الخصخصة واضحة في العراق ومصر وتشيلي وماليزيا واندونيسيا وغيرها من الدول.إن العلاقة بين الشركات متعدية الجنسيات وحكوماتها تعكس روابط مهمة فعلى سبيل المثال ففي ميدان التجارة التكنولوجية المتقدمة فأن التنافس بين الولايات المتحدة واليابان وأوربا وكل من هذه الدول تقف ورائها شركات علاقة كل واحدة وتدفع بلدها الأم من اجل الحصول على تنازلات وامتيازات من باقي الدول وعلى حساب الشركات الأخرى، فالشركات الأمريكية ترى إن الشركات اليابانية والأوربية هي المتحديات لها خاصة في مسألة الوصول إلى أسواقهم، فاجتياز حواجز السوق الياباني صعبة جدا، لذلك استغلت الشركات الأمريكية، مكانة حكوماتها من اجل الضغط الشديد على الحكومة اليابانية لإعطاء تسهيلات أمام دخول الشركات الأمريكية[1]

ويرى احد مستشاري شركة (Exxon) وهي كبرى الشركات لأمريكية. المساهمة في شركة اراسكو بقوله إن أصحاب الشركات العملاقة يشكلون قوة سياسية نافذة في بلدهم وهم يلجأون إلى استخدام السلطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدولهم لتقديم مصالحهم الاقتصادية في التنافس مع الشركات متعددة الجنسيات التي مقراتها في الخارج والتي هي مدعومة بدورها من حكوماتها والدولة في كل بلد تخضع لسيطرة مجموعة حاكمة أوسع تسعى إلى استخدام شركات معينة كوسيلة لتقديم مصالح هذه المجموعة[2]

٢٠. فدور الحكومة الأمريكية والضغوطات التي مارستها على الحكومة الروسية من اجل بيع وتصفية القطاع العام فيها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي كان واضحا خاصة في سنوات التسعينات أذا اشترطت الحكومة الأمريكية على نظيرتها الروسية بيع المؤسسات والمشاريع التابعة لها (الخصخصة) مقابل استمرار تقديم المساعدات في الجوانب المختلفة وهذا أدى إلى بيع الشركات المملوكة للدولة في روسيا بطريقة سريعة وغير مدروسة بل ذهب الكثير من الخبراء الاقتصاديين للقول بان خصخصة القطاع العام في روسيا كان قد يحدث بطريقة غير شفافة وكثير المشاريع التي تتجاوز قيمتها المليارات بيعت بمئه أو مئتين مليون دولار فضلا عن القائمين بعملية بيع القطاع العام الروسي قد اتهموا بالفساد لصالح شركات أجنبية ومحلية كانت تشتري المشاريع العامة بأسعار لا تتناسب وقيمتها الحقيقية.

ثانيا: المؤسسات الاقتصادية الدولية.

في ظل العولمة (Globalization) أصبحت الإطراف الاقتصادية الأقوى دولياً هي الشركات الكبرى والدول الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدول ومنظمة ألتجاره العالمية.

وهذه الأطراف عملت على بلوره مبدأ ينظم البيئة الجديدة عالميا إمام المستثمرين ألا وهو مبدأ (حكومة الحد الأدنى، الأسواق الحرة) وهذا المبدأ تبلور في إطار ما يسمى (توافق واشنطن) (وما بعد توافق واشنطن) الذي تم بين أطراف العولمة (الولايات المتحدة) والشركات متعدية الجنسيات والمؤسسات الدولية العالمية والاقتصادية والتجارية.

يقدم صندوق النقد قروضا إلى الدول التي تعاني من أزمات مالية في حدود حصتها إما الحصول على قروض كبيرة فعلى البلدان النامية إن تخضع لشروط الصندوق من خلال تنفيذ حزم من السياسات الاقتصادية والمالية. وهكذا

---

[1] **لورا داندريا تايسون: من يسحق من الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالمية ترجمة لمبد الحميد محبوب الدار الدولية الظاهرة – – :**

[2] **جعفر الشيخ عبدا الله. ارامكو النفط الاستعمار دار الجزيرة لندن .**

فتنفيذ شروط الصندوق سيودى إلى حصول الاقتصاد النامي على ما أدرج على تسميته (شهادة حسن سير وسلوك) يستطيع من خلالها التأمل مع باقي المؤسسات[1].

سياسات صندوق النقد الدولي تتركز على الأتي:

إجراءات ميزان المدفوعات وتتضمن:

تخفيض قيمة العملة الوطنية.

تحرير الاستيراد.

إلغاء الرقابة على الصرف الخارجي.

إجراءات الموازنة العامة:

أ- تخفيض الإنفاق العام

زيادة الضريبة

إلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية

إجراءات السياسية النقدية:

ب- الحد من عرض النقود

تنمية السوق المالي

تقويم أسعار الفائدة

تكوين احتياطي لسداد الدين.

أما البنك الدولي فقد تبنى سياسات أهمها تحسين الاستثمار وفتح المجال إمام المشاريع المشتركة وتقديم ضمانات لعمل الاستثمار الأجنبي وتصفية القطاع العام ونزع مضمونة الاجتماعي وبذلك يكون تأثير البنك الدولي واضحا في الاقتصاديات النامية إذا أصبحت دعوات التكييف والتثبيت والإصلاح الاقتصادي والخصخصة هي الأكثر رواجا في تعامل هذه البلدان ولايمكن الحديث عن دعمها لأي اقتصاد نامي دون الحديث عن التزامات هذه الاقتصاديات بالشروط المذكورة ومنها خصخصة القطاع العام[0]

٢١. والأكثر الإشكاليات التي يواجه الاقتصاديات الناصية خاصة الفقيرة أو المتحولة من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق أو التي تعاني من أزمة دين هو رؤية البنك الدولي وصندوق النقد إذ يرى كلا المؤسستين إن أزمة المديونية الخارجية في الكثير من الاقتصاديات الناحية هي أزمة إفلاس أي من عدم مقدرتها على الوفاء بهذا الدين لاحا ليا ولا مستقبلا، لذلك قدمت هذه المؤسسات رؤية خطيرة هي تحويل الدين إلى أصل إنتاجي في البلد المدين خاصة وأن الاقتصاديات الناحية تملك قطاعات ومشاريع عامة ومؤسسات وموانى ومطارات يمكن إن تتخلص من دينها مقابل إعطاء بعضها للإطراف المدنية وهذه الرؤية طبقت في المكسيك والأرجنتين وشيلي والبرازيل ونيجيريا والسودان والفلبين وزامبيا.هكذا أصبحت سياسات الخصخصة أهم الآليات التي تستخدمها المؤسسات الاقتصادية الدولية لتقوية مكانة وأنشطة الشركات متعدية الجنسيات[2]

---

[0] **منير الحمش الشركات متعدية الجنسية– منظمة التجارة العالمية مؤسستا بريثون وودز وفرض جدول إعمال اقتصادي وسياسي على الدولة الوطنية مصدر سبعة ذكره ص) –)**

[0] **رمزي زكي: الليبرالية المستبدة، سيناء للنشر الظاهرة –** :

[0] **رمزي زكي: محنة الديون وسياسات التحرر في دول العالم الثالثة وار العالم الثالث الظاهرة.** . .

المبحث الثالث

تحليل تجربة الاقتصاد البرازيلي

٢٢. قادت عمليات التحرير الاقتصادي المترافقة مع التقدم في مجال الاتصالات ووسائل النقل إلى تزايد لكامل الأسواق العالمية وكان للاستثمار الأجنبي دررا مسرعا في عملية التكامل من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل وزيادة الأجور. وقد استندت الشركات متعدية الجنسيات إستراتيجية عالمية مستندة في ذلك إلى قدر كبير من التخصيص وتوزيع الأنشطة مستفيدة من الوفرات الكبيرة التي تحققها هذه الإستراتيجية في ظل التوجه إلى نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص هنا المستثمرون الأجانب يعيدون حساباتهم مع سقوط الحواجز أمامهم[١]

أولا: *مكانة الشركات متعدية الجنسيات في الاقتصاد البرازيلي.*

في السنوات الأخيرة من القرن العشرين أصبحت أللاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في الاقتصاد البرازيلي يجذبها في ذلك السوق المحلية الكبيرة والموارد الطبيعية خاصة الزراعة فضلا السياسات الحكومية المشجعة للاستثمارات الاقتصاد.

٢٣. شهد التاريخ البرازيلي تواجد وحضور واضح للاستثمارات الأجنبية المباشرة فهناك الكثير من الشركات متعدية الجنسيات تجاوزت ألاف شركة كانت ذات مقرات خارج البرازيل، لذلك عمد الدستور البرازيلي العام إلى تأسيس إجراءات ضد الاحتكار في بعض القطاعات الاقتصادية هذا النهج تغير في عقد التسعينات إذ بدأت الحكومة بعملية تنظيم لنشاط الشركات متعدية الجنسيات حتى أصبحت البرازيلي ثاني اكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر من بين الاقتصاديات الناحية من عا بعد العيني[١] وكانت الشركات متعدية الجنسيات العاملة في الاقتصاد البرازيلي خلال هذه الفترة بواقع شركة أمريكية و بريطانية و فرنسية و ألمانية و يابانية وكما بين بالجدول أدناه

جدول (()

اكبر الشركات متعدية الجنسيات الأجنبية العاملة في البرازيل لعام *

الشركة	البلد إلام	ألصناعه	المبيعات
فوكس واكن	ألمانيا	سيارات	
جنرال موتورز	US	سيارات	
فودوبرازيل	US	سيارات	
نستله	سديسرا	غذائية	
أند مستر سين	UK هوندا	كيمياويات	
مرسيدس بنز	المانيا	سيارات	
فيات	ايطاليا	سيارات	
أي بي ام دو برازيل	US	الكترونيات	

---

(١) **عيسى حمد الغزالي "الاستثمار الأجنبي المباشر تعار يف وقضايا " السلسلة دورة تعنى القضايا التنمية في الاقتصاد العربية السنة الثالثة، "**

(١) **Unetad: wo ld investiment Di eclo(2004),un2004.p1q3**

* **M.Ehmed "Fo eign Di ect inuestment Development" Unctad, 2004,p 1–2**

كوجيناميكادروس	UK	سكائر	
الكو المينيو	US	تعدين	
شي لدي برازيل	UK هوندا	تسويق	–
كاريفور دي برازيل	فرنسا	تسويق	–
اسو برازيليا	US	تسويق	–
كومبينيا اتلانتك	US	تسويق	–
تكساكو برازيل	US	تسويق	–
كونكرتيكس اس أي	لوكسنبورغ	انشائيه	:daoS

٢٤. وبين الأعوام -- – حصلت البرازيل تقريبا على استثمارات أجنبية لقدر ل مليار كانت (3,8 مليار عام 3,8 U , مليار في , UU مليار في ,)

٢٥.

وخلال هذه الفترة كان هذه الحكومات البرازيلية من خلال جذب للاستثمار هو تحقيق أهداف رئيسية:.

١. تمويل عجز ميزان المدفوعات.

تمويل عجز الموازنة العام من خلال خصخصة شركات القطاع العام.

تحديث قطاعي الإنتاج والخدمات.

٢. ويشير تقرير الاستثمار الأجنبي لعام , إن اكبر الشركات متعدية الجنسيات العاهلة في الاقتصاد البرازيلي (كما مبين في الجدول أدناه) كانت مبيعات اكبر) شركة مايقارب مليار والبلدان إلام للشركات السنة عشر كانت بواقع خمسة شركات أمريكية وثلاثة ألمانية وشركة واحد لكل من اليابان وايطاليا وسويسرا واسبانيا والسويد والمملكة المتحدة؟ وشركة مشتركة لهولندا وبريطانيا، وهذا يدل العلاقة القوية بين الشركات الأمريكية والاقتصاد البرازيلي[١].

جدول (()

أكبر شركة متعدية الجنسيات عامله في الاقتصاد البرازيلي

*****

لعام

الشركة	البلد إلام	ألصناعه	المبيعات
البراس الو مينيو	يابان	معادن	
فلوكس واغن	المانيا	سيارات	
جروب رويال دويتش	هولندا/ برطانيا	بترول	
اليو برازيليو	US	بترول	
جروب فيات	ايطاليا	سيارات	
جروب تكساسكو	US	بترول	
	US	غذائيه	
نستله برازيل	سويسرا	غذائية	
فورد برازيل	US	سيارات	

unetad: wo ld investiment Di eclo(2004),un2004.p 193 n(١)

Unctad. wo ld investment Di ecto, lbid, p190 *

بونغ برازيل	برمودا	غذائيه	–
برايت موتور	US	سيارات	–
كونوركيو	اسبانيا	كهرباء	–
جروب اريكسون	سويد	كهرباء	–
باسف برازيل	ألمانيا	كيمياويات	–
سيمنتر	ألمانيا	اليات	–
جروب بات	بريطانيا	سكائر	–

لقد أصبحت للشركات متعدية الجنسيات مكان مهمة ودور أساسي في الاقتصاد البرازيلي فمثلا كانت أرباح الشركات الأمريكية للعام – تقدر بالخمسة مليارات إما المبيعات فقد بلغت للعام مليار

ثانيا: الخصخصة في الاقتصاد البرازيلي.

٣. لقد كانت ثاني اكبر الاقتصاديات النامية المستلمة للاستثمار الأجنبي، بالشكل الذي حصل من الاقتصاد البرازيلي ذا ارتباط قوي مع الاقتصاديات الخارجية أو مثلما كان هناك ارتباط بالاقتصاد العالمي وللشركات دور أساسي في الاقتصاد والبرازيلي كان لابد إن تمارس هذه الشركات دورا في سياسات الخصخصة في الاقتصاد والبرازيلي

٤. لقد لجأت الحكومات البرازيلية منذ اية ثمانينات القرن الماضي إلى إتباع سياسة الخصخصة لتتحول المؤسسات العامة تحت وصاية المؤسسات الدولية والمستشارين المفروضين من البنك والصندوق الدوليتين الذي باعوا مشاريع وشركات القطاع العام إلى شركات أجنبية بمبالغ لا تتناسب وحجمها ومكانتها الإنتاجية.فالأزمات التي يتعرض إليها الاقتصاد البرازيلي يعود بالفائدة على الشركات متعدية الجنسيات. فعند الأزمات " يذهب الوزير إلى واشنطن لطلب تمديد دفع قرض..." بنفس الوقت كان مستشاري صندوق النقد الدولي لاستغلا ليون لمتاعب وأزمات البرازيل يستقطعون جانب من الصناعة أو القطاع العام في ذلك البلد إما الطريقة فواحدة دائما يطلب الصندوق من البرازيليين بيع صناعات أو مواصفات خدمية (تأمين، ضمان، نقل،كهرباء...) في قطاع ذا فائدة وعائد مالي إلى الشركات المستثمرة التي غالبا ما تكون أمريكية أو أوربية إما القطاعات التي ليس لها عائد تترك بيد الحكومة دون الاكتراث لها" [1]

٥. هناك من يرى إن أزمة الديون البرازيلية كانت إحدى ابرز لمسببات التي دفعت البرازيل إلى زيادة جها نحو الخصخصة فلقد بلغت ديون البرازيل ... مليار دولار للعام :: ... للعام :: ... مليار للعام :: ... مليار كانت ::. ومنذ عام :: اشتركت البرازيل ... للعام :: ... للعام :: . . مليار للعام :: . مليار كانت ::. ومنذ عام :: اشتركت البرازيل مع كل شيلي والأرجنتين والمكسيك في تفجير أزمة الديون المصرفية حيث أعلنت هذه البلدان عن توقفها عن دفع الأعباء المستحقة عليها في هذا العام. وتدخلت الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية لمحاصرة الأزمة وكان المخرج هو (إعادة جدول الديون) وتقديم قروض جديدة وذلك بسبب المخاوف من امتداد الأزمة لتشمل مناطق أوسع في العالم مقابل ذلك كان على البرازيل إن تنفذ مجموعة من السياسات أبرزها خصخصة القطاع العام وتصفية دوره الاجتماعي[1].

٦. إن تصفية القطاع العام وفقا لرواية صندوق النقد الدولي بدأت عام :: في إطار خطة سميت آنذاك (خطر كولر) لقد حاولت البرازيل تقليل الضغط الخارجي عليها خاصة في أزمة القروض، إذ حاول (جوريو داوستر) كبير المفاوضين البرازيليين في قضية الدين أن يقنع الدائنين بان ((مدفوعات الدين يجب أن تكون محدودة بقدرة البرازيل على الدفع))

---

[1] **جان زيغلر: سادة العالم الجدد. مصدر سبق ذكره ص)) – ((**

[1] **رمزي زكي: صفحة الديون وسياسات التحرر في دول العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص)) .**

هنا جاء رد اللجنة الاستشارية للمؤسسات والبنوك متعدية الجنسيات خاصة الشركتين الماليتين الأمريكيتين (ستي كروب)) (ستي بنك) برفع توصية إلى بقية المؤسسات الدولية بأن لا تقدم قروض إلى الحكومة البرازيلية وأوصى كذلك بعدم توجه بعثه صندوق النقد الدولي إلى البرازيل وخضع الصندوق فعلا لهذه المطالب[٢]

٧. واتهمت وزير المالية (زيليا كاردوسو دي ميللو) مجموعة السبعة بان الشركات التابعة لها تستعين بالحكومات الأم من اجل الضغط على الحكومات المضيفة Host Count y، إذا لم تخضع هذه الحكومات لرغبة الشركات الكبرى وبسبب هذا الموقف أقبلت (ميللو) وعين (ماركيز موريرا)*. وتشكلت لجنة للدين استطاعت إن تتفق مع (توافق واشنطن) وحصلت البرازيل على قرض بقدر ((مليار دولار) مقابل إن تلتزم الحكومة البرازيلية بتنفيذ حزمة من السياسات أبرزها (التكييف الهيكلي، وخصخصة % من المشاريع العامة، وتقليص الإنفاق والدعم الاجتماعي على إن تنفذ هذه السياسات خلال % شهرا[١].

٨. بدأت سياسات الخصخصة في البرازيل على مرحلتين الأولى تتعلق بنقل ملكية الحكومة في القطاع الصناعي إلى القطاع الخاص وخاصة في قطاعات التعدين وصناعة الصلب والحديد وصناعة الكيماوي والبتر وكيمياويات والأسمدة، وهذه هي أهم الميادين التي تستثمر فيها الشركات الأجنبية. إذ بلغت الاستثمارات في ميدان صناعة السيارات في البرازيل . % وفي قطاع الالكترونيات % % وقطاع الكيمياويات والبتر وكيمياويات % وابرز الشركات الأجنبية العاملة في هذه القطاعات هي (جنرال موتورز، دايملر نبز، شركة فورد، شركة فيات وشركة فوكس واغن[٢]

٩. إما المرحلة الثانية فقد شملت قطاعات الخدمات العامة ومنها توليد الطاقة وتوزيعها وخطوط السكك الحديدية والمياه والغاز والمجاري والاتصالات والمؤسسات المالية وكان التوجه من قبل الاستثمارات الأجنبية على هذه القطاعات بعد العجز والفشل الحكومة في مواجهة المشكلات في هذه القطاعات وبالتالي دفعها إلى خصخصتها[٣].

الاستنتاجات

١٠. إن المتبع لواقع ودور الشركات متعدية الجنسيات في العالم ومن خلال الإحصائيات التي تقدمها مراكز الدراسات المتخصصة أو الوكالات التابعة للأمم المتحدة وخاصة الانكتاد تؤكد حقيقة الإمكانيات الكبيرة لهذه الشركات والتي جعلت منها طرفا دوليا مؤشرا على كل التفاعلات العالمية والإقليمية وأصبحت تؤثر بشكل أساسي في الخلافات الوطنية وبما يخدم مصالح تلك الشركات فمثلا نجد إن أصول اكبر ثلاثة شركات في العالم (وفقا لإحصائيات الانكتاد للعام ::) قد بلغت . تريليون دولار وهي الشركات (جنرال الكترك الأمريكية، وريال دويتششل البريطانية وفودافون البريطانية) وبلغت مبيعاتها . مليار تقريبا، وتوظف هذه الشركات الثلاثة . موظف، هكذا إمكانيات بالمقارنة بالبلدان النامية التي تعاني من مشكلات عديدة ولا تتجاوز ميزانياتها السنوية مليار أو إن لم تكن اقل بكثير في البلدان الفقيرة. هكذا مقارنة تؤثر طبيعة الثانية الذي يمكن إن تحقق الشركات متعدية الجنسيات في الاقتصاديات من جهة أخرى نجد إن الشركات متعدية الجنسيات عملت ومنذ تسعينات القرن الماضي إلى محاولة خلف بيئة استثمارية مؤتية لها ولا تتضمن أية مخاطرة أو تهديدات.

١١. فالتاريخ الاستثماري للشركات الكبرى خاطر في عقد السبعينات أثر حقيقة إن هذه الشركات أكثر ما تتخوف من سياسات المصادر والتأميم التي اتبعتها الحكومات الوطنية لذلك كانت أهم أوليات عمل هذه الشركات في اشد؟

---

[٠] **ميشيل تشو مسو دوفسكي: عولمة الفقر، ترجمة محمد ستنجر، مؤسسة سطو . القاهرة،) . .**

***وهو سياسي برازيلي تخطى بعلاقاته الغربية والدولية وعمل سفيرا للبرازيل في واشنطن وكان له ارتباطات معروفة مع الشخصيات الاقتصاد والمالية ومدراء صندوق النقد الدولي.**

[٠] **ميشيل تشومسودوفسكي: عولمة الفقر، مصدر سبق ذكره، ص .**

[٠] **عيسى محمد الغزالي ((الاستثمار الأجنبي المباشر، مصدر سبق ذكره، ص ((.**

[٠] **المصدر نفسه، ص ((.**

الجديدة هذه القضاء على المشاريع العامة وتعليق الدعم الحكومي للقطاعات الغذائية والاجتماعية لذلك أتهدمت هذه الشركات كل إمكانياتها من اجل الضغط على الحكومات للتخلي عن نزعات للتأميم والمصادرة بل فرضت عليها برامج الخصخصة التي تمثل إحدى الشروط الأساسية المفروضة كل الحكومات الوطنية مقابل دخول الاستثمارات الأجنبية لهذه البلدان برامج الخصخصة أصبحت جزءا أساسيا في رؤية الإطراف الرأسمالية في التعامل مع البلدان الناحية وتم التوافق على هذه البرامج بالإضافة إلى التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي بين الإطراف الرئيسية الداعية للعولمة وهي الشركات متعدية الجنيات والدول الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتم الاتفاق في المؤتمر المسمى (توافق واشنطن) (ما بعد توافق واشنطن) إذن هناك علاقة تبادلية يبق الشركات الكبرى والولايات المتحدة والمؤسسات الدولية في فرض برامج الخصخصة على الاقتصاديات الناحية ولعل مشكلة الديونية الخارجية للبلدان الناحية والأزمات الدورية التي تعرضت لها هذه الدول دفعتها للاقتراض وهنا اشترطت عمليات الإقراض بتبني البلد المقترض مجموعة من السياسات كان أبرزها هي برامج الخصخصة وتصفية القطاع العام.

١٢. أما البرازيل فلقد كانت ثاني اكبر الاقتصاديات النامية جذبا للاستثمارات الأجنبية وتؤكد الإحصائيات أن للشركات تواجد مهم في التاريخ الاقتصادي للبرازيل ومن خلال تحليل هذه التجربة ودراسة العلاقة بين الشركات متعدية الجنسيات وبرامج الخصخصة في البرازيل يمكنإن نحدد النتائج الآتية

شهد التاريخ الاقتصادي للبرازيل حضور قوي للشركات متعدية الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر مشركة مثل فولكس، وانمنى، وجنرال موتورز، وفورد، فيات، لها دور أساس في أداء الاقتصاد البرازيلي وكان للشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والألمانية دور مهم في الواقع الاقتصادي البرازيلي.

تمتنع الشركات متعدية الجنسيات بفرص استثمارية وبقوة اقتصادية كبيرة في الاقتصاد البرازيلي فقد بلغت مبيعات اكبر : شركة منها للعام ما يقارب) مليار دولار

هذا نتيجة لسيطرة وتجذر الشركات متعدية الجنسيات الأجنبية في الاقتصاد البرازيلي كان لابد إن تتحول مليارات الدولارات كما رياح لهذه الشركات وتحول البلدان إلام home Gount y وبنفس الوقت منها ارتفعت نسبة جذب الاستثمار ألان هذه الأرصدة تبقى قيد الارتباط بالشركات الأجنبية ويكون العائد المجتمعي فيها ضعيف نسبيا.

كان أداء الاقتصاد البرازيلي جيد ويعود بالفائدة على المستثمرين وخاصة الأجانب إما الحكومة فكانت تقترض من الخارج لتمويل سياساتها الداخلية بالإضافة إلى إن الشركات الأجنبية والمحلية اقترضت من الخارج بضمان الحكومة البرازيلية منذ الثمانينيات أعلنت البرازيل عن مشكلة الديون وعدم إمكانية سداد الدين ولعل ذلك راجع إلى إن الاستفادة في القرض الخارجية ليتحول إلى إرباح للشركات الأجنبية وحتى المحلية.

استخدمت الشركات متعدية الجنسيات المتنفذ في البرازيلي مكانة ودور حكوماتها إلام وخاصة الولايات المتحدة من اجل فرض برامج الخصخصة على الحكومة البرازيلية كوسيلة لجذب الاستثمارات من جهة وبيع المنشات الحكومية سيعود بإيرادات قد تساهم في سد نقص التمويل، وبيع القطاع العام وتصفية سيقنع صندوق لنقد الدولي والبنك الدول بتقديم قروض جديدة لتمويل الاقتصاد البرازيلي.

برامج الخصخصة في البرازيلي لم تكن لحاجة اقتصادية أو اجتماعية وإنما كانت مجرد حاجة سياسية لإرضاء الولايات المتحدة والشركات متعدية الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية مقابل الحصول على قروض جديد ستتحول في المستقبل إلى أرباح بيد الشركات متعدية الجنسيات والمستثمرين والأجانب.